تاريخ الامتحان : 2020/10/11 (11:30-10:30)

تصحيح امتحان تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر :2019-2020

الأستاذة بوشيخي.ع

السؤال 1: عن ماذا تعبر العبارات التالية:

أ- تعبر عن قيد الأهمية النسبية للمحاسبة

ب- تعبر عن "مبادئ المحاسبة"

ت- مبدأ القياس الفعلي

ث- مبدأ التكلفة التاريخية

السؤال 2: صحيح أم خطأ العبارات التالية:

أ- صحيح.

ب- خطأ في النصف الأخير من القرن 19 م.

ت- كنتيجة لتجاوز الأعمال بيئتها المحلية نحو الحدود الإقليمية تكون المحاسبة قد نجحت في تحولها **من نظام قومي محلي** إلى نظام آخر وبذلك ظهر لها فرع جديد عرف ب"**المحاسبة الدولية**".

ث- خطأ التوثيق والتوجه الرسمي لممارسة مهنة المحاسبة تمت مع المؤتمر الدولي الأول سنة 1904 **في الولايات المتحدة الأمريكية.**

السؤال 3:

الهيئات والمنظمات المهنية المحاسبية وهي عبارة عن **تنظيم** يقوم بخدمة مهنة المحاسبة من خلال **إصدار** النشرات الدورية و **إقامة الندوات** العلمية ، ويقوم على **تنمية مهارات** المحاسبين من خلال توضيح كل ما هو جديد في المهنة ، كما يعمل على **تقديم المساعدة للمحاسبين** المهنيين و **حمايتهم** اتجاه أي أطراف خارجية..

السؤال 4:

تختلف الأنظمة تبعا لاختلاف العوامل البيئية فيها، بحيث قد تتشابه هذه الأنظمة في حالة تشابه الأنظمة البيئية فيما بينها والعكس في حالة اختلافها. النموذجين هما **الانجلوسكسوني والأوروبي.** فيما يتعلق بالاختلاف هو أن في النظام الأول فالتقارير المنجزة تولي **اهتمام بالمستثمرين المهتمين بمردودية استثماراتهم** ، بينما المعايير في النظام الأوروبي **تتولاها الدولة** بما يوجه النشاط الاقتصادي، بمعنى أن المحاسبة تستعمل **كمصدر لخدمة السياسة العامة.**

السؤال5:

بالنسبة للنظرية الاقتصادية تكمن مهمة المحاسبة في تسجيل الأحداث الاقتصادية، وتعتبر **نظرية القيمة** قلب النظرية الاقتصادية، يحاول الاقتصادي شرح القيمة ويحاول المحاسب تسجيل القيمة الحقيقية كما هي في الواقع.

كما أنه من الناحية القانونية فكرة المحاسبة تدور حول **مفهوم الذمة**، وبما أن لهذه الاخيرة (أي الذمة) ارتباط بصاحبها من الناحية القانونية هو ما أدى بظهور **فكرة الشخصية المعنوية** للمؤسسة وضرورة فصلها عن الشخصية الطبيعية لأصحابها. كما ينظر إلى المحاسبة من الناحية القانونية على أنها علاقات قانونية بين المؤسسة والمتعاملين معها ، أو بين المساهمين والمسيرين **في إطار عقد الوكالة** ، وذلك من خلال الحسابات التي تترجم مختلف الروابط والعلاقات القانونية بين الأطراف المتعاملة بينها داخل وخارج محيط المؤسسة. وعلى الرغم من اختلاف كل نظرية للمحاسبة ، إلا أن النظريتين **متوافقتين متوازيتين ومتكاملتين.**

تتوافق النظرية الاقتصادية والقانونية من حيث أن القانون يجبر المؤسسات على احترام قواعد معينة ومحددة، والاقتصاد يتطلب مطابقة صارمة للواقع مع التقييم والتسجيل، كما يتطلب تتبع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

التوازن والتكامل يكمن في كون أن المحاسبة ذات أساس قانوني ذمية بحيث يظم هيكلها حسابات تدعى بحسابات الميزانية ، **تسجل فيها الحقوق والأموال وغيرها** (اصول-خصوم)، أما محاسبة التسيير هي ذات أساس اقتصادي تسمح بتحليل النتيجة ، يظم هيكلها حسابات التسيير ، تنقسم إلى حسابات الإيرادات والأعباء (حساب 60- 70حساب) تصب في حساب النتائج قصد رصيد النتيجة النهائية (ربح أو خسارة).